



حتى نهاية النصف الأول من 2025 وبزيادة سنوية قدرها 2,56 مليار دينار وبما يعادل ارتفاعاً نسبته 16,1٪

# 18,42 مليار دينار استثمارات القطاع الخاص الكويتي المباشرة في الخارج

أما الاستثمارات الأخرى ضمن المطلوبات، فقد سجلت أعلى مساهمة في نمو الالتزامات الخارجية، مرتفعة إلى 20,77 مليار دينار مقارنة بـ 18,96 مليار دينار، بزيادة نسبتها 9,6٪، نتيجة زيادة ودائع غير المقيمين والقروض الخارجية الموجهة للبنوك والقطاع المالي داخل الكويت، إضافة إلى ارتفاع المطلوبات قصيرة الأجل للقطاع الخاص والالتزامات للحكومة العامة. كما أن استمرار الفارق الإيجابي الكبير بين موجودات الكويت الخارجية ومطلوباتها يعزز مكانتها كدولة دائنة عالمية، ويوفر لها رصداً قوياً من القدرة على تمويل احتياجاتها دون اللجوء للاقتراض الخارجي، ويمنحها مرونة استراتيجية في مواجهة التقلبات الاقتصادية والجيوسياسية حول العالم، مع تأكيد أن القطاع الخاص الكويتي بات يلعب دوراً أكبر في تكوين هذا المركز المالي الداعم لمستقبل الاقتصاد الوطني.

وتستند تلك البيانات إلى بنك الكويت المركزي والتي ترصد وضع الاستثمار الدولي لدولة الكويت، والتي تشمل على الأرصدة الخارجية لكافة القطاعات عدا الحكومة العامة، وبالنسبة للحكومة العامة والمنضمة فقط ضمن بيانات الائتمان التجاري وقروض القطاعات عدا الحكومة العامة، وتشمل البيانات المجمعة للبنوك التجارية، والبنوك المتخصصة، والبنوك التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتمثل بيانات مجمعة لشركات الاستثمار، والتأمين، والتمويل، والصرافة، وصناديق الاستثمار، وبعض وحدات القطاع الخاص غير المالي.



يدل على محافظة المستثمرين الأجانب على حصصهم في المشروعات داخل الكويت. كما سجلت مطلوبات محفظة الأوراق المالية نمواً إلى 4,43 مليار دينار مقارنة بنحو 3,69 مليار دينار، بزيادة نسبتها 20٪، نتيجة زيادة الاهتمام الأجنبي بأدوات الدين الكويتي، وارتفعت أيضاً مطلوبات المشتقات المالية إلى 6,22 مليارات دينار مقارنة بـ 3,35 مليارات دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بنسبة نمو بلغت 85,8٪، في ظل تطور المنتجات المالية وعقود التحوط في السوق المحلي بالتوازي مع توسعها ضمن جانب الموجودات.

الخاصة، مما يعزز استقرار العملة واستدامة السياسة النقدية. في المقابل، ارتفعت إجمالي المطلوبات الخارجية للكويت إلى 36,60 مليار دينار مقارنة بـ 31,07 مليار دينار في نهاية النصف الأول من 2024، وهي زيادة طبيعية في ظل توسع حركة رؤوس الأموال الدولية بالقطاع المصرفي الكويتي، فقد ارتفعت المطلوبات من الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت إلى 5,17 مليارات دينار مقارنة بـ 5,06 مليارات دينار، بزيادة نسبتها 2,1٪، مع بقاء حقوق الملكية الأجنبية مستقرة عند مستوى آمن، ما

على نمو متسارع في نشاط التحوط وإدارة المخاطر لدى البنوك المحلية والمؤسسات المالية الكويتية، بما يتماشى مع الممارسات المالية العالمية المتقدمة. وفي الوقت ذاته، شهد بند الاستثمارات الأخرى نمواً مؤثراً ليبلغ 25,54 مليار دينار بدلاً من 23,20 مليار دينار، مدفوعاً بارتفاع الودائع الخارجية للبنوك المحلية إلى 8,91 مليارات دينار مقارنة بـ 7,93 مليارات دينار سابقاً، بزيادة نسبتها 12,3٪، إضافة إلى ارتفاع القروض الممنوحة لجهات خارجية من 10,21 مليارات دينار إلى 11,29 مليارات دينار، بزيادة

مليارات دينار، بزيادة نسبتها 11,9٪، وزيادة أدوات الدين داخل المحفظة من 5,23 مليارات دينار إلى نحو 6,77 مليارات دينار، بزيادة نسبتها 29,6٪، وهو ما يؤكد توسع دور البنوك المحلية والمستثمرين في السندات والأدوات المالية. كما ارتفعت أدوات الدين ضمن الموجودات إلى نحو 575,2 مليون دينار، مقارنة بنحو 458,3 مليون دينار خلال النصف الأول من 2024، بزيادة نسبتها 25,5٪، وارتفعت أيضاً المشتقات المالية إلى 6,24 مليارات دينار مقارنة بنحو 3,41 مليارات دينار، أي بنسبة 83,1٪، في دلالة

أي أن الكويت تمتلك أصولاً خارجية تتجاوز التزاماتها الخارجية بفارق مريح، مما يدعم مرونة الاقتصاد وتعزيز الثقة بالملاءة المالية للدولة على المدى الطويل. وقد بلغ إجمالي الموجودات الخارجية للقطاع الخاص الكويتي 74,79 مليار دينار مقابل 65,21 مليار دينار قبل عام، حيث ساهمت عدة مكونات في هذا الارتفاع، أبرزها الاستثمار المباشر، إلى جانب الاستثمار في محفظة الأوراق المالية الذي ارتفع إلى 10,21 مليار دينار مقارنة بـ 8,3 مليارات دينار، مدفوعاً بارتفاع استثمارات حقوق الملكية من 3,07 مليارات دينار إلى 3,43

أحمد مغربي  
شهد وضع الاستثمار الدولي لدولة الكويت بنهاية النصف الأول من عام 2025 تطوراً إيجابياً على مستوى الأصول الخارجية ومناخه المركز المالي الكلي للدولة، مدفوعاً بالنمو الملحوظ في الاستثمار المباشر للقطاع الخاص في الخارج، الذي ارتفع إلى نحو 18,42 مليار دينار مقارنة بـ 15,86 مليار دينار في نهاية النصف الأول من عام 2024، بزيادة سنوية قدرها 2,56 مليار دينار، وبما يعادل ارتفاعاً نسبته نحو 16,1٪. ويعكس هذا النمو توسعاً واضحاً من قبل الشركات الكويتية والبنوك المحلية نحو تملك أصول استراتيجية واستثمارات قائمة على حقوق الملكية في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت حقوق الملكية ضمن الاستثمار المباشر إلى 17,84 مليار دينار مقارنة بـ 15,4 مليار دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وذلك بزيادة قدرها 2,44 مليار دينار ونسبتها نحو 15,9٪، كما تزايدت استثمارات شركات الاستثمار من 2,91 مليار دينار إلى 3,63 مليارات دينار، وذلك بزيادة قدرها 710 ملايين دينار وزيادة نسبتها نحو 24,5٪. ويأتي هذا التطور ضمن سياق تحسن صافي وضع الاستثمار الدولي للكويت، الذي ارتفع إلى 38,18 مليار دينار بنهاية النصف الأول من 2025، مقابل 34,13 مليار دينار بنهاية النصف الأول من 2024، بنمو سنوي نسبته 11,85٪ تقريباً، نتيجة نمو الأصول الخارجية بوتيرة أعلى من المطلوبات، وتدل هذه النتيجة على قوة الدولة في الحفاظ على وضع دائن صاف تجاه العالم الخارجي.

## أشاد بنتائج اجتماع الدول الثماني المشاركة في اتفاق خفض الطوعي بـ «أوبك+»

# الرومي: 2,580 مليون إنتاج الكويت بدءاً من ديسمبر

معطيات السوق وأداء الاقتصاد العالمي فقد اتفقت الدول الثماني المشاركة في تنفيذ تعديل بزيادة الإنتاج بمقدار 137 ألف برميل يوميا لشهر ديسمبر 2025 من إجمالي 1,65 مليون برميل يوميا من التعديلات الطوعية الإضافية التي تم الإعلان عنها سابقاً في شهر أبريل 2023. وذكر أنه تم الاتفاق على تثبيت الإنتاج للأشهر الثلاثة يناير وفبراير ومارس من 2026، مبيناً أنه سيكون إنتاج النفط الكويتي خلال تلك الأشهر بدءاً من شهر

ديسمبر 2,580 مليون برميل يوميا. وشدد على أن الكويت ملتزمة بدعم جهود تعافي الاقتصاد العالمي وتوازن السوق، موضحاً أن الاجتماع القادم للدول الثمانية سيعقد في 30 نوفمبر الجاري. وضم وفد البلاد المشارك في الاجتماع إضافة إلى الوزير الرومي كلا من محافظ محمد الشطي والممثل الوطني للكويت لدى منظمة «أوبك» الشيخ عبدالله صباح سالم الحمود الصباح.



وزير النفط طارق الرومي

الرومي بنتائج الاجتماع الوزاري للدول الثماني المشاركة في اتفاق خفض الطوعي للإنتاج النفطي ضمن إطار تحالف (أوبك+) الذي عقد يوم الأحد الماضي عبر الاتصال المرئي. وأكد الرومي في تصريح نقله بيان صحافي صادر عن وزارة النفط عقب تروسه للوفد الكويتي المشارك في الاجتماع أن هذا الاجتماع يدعم استقرار السوق النفطية. وأوضح أنه وبناء على

## في إطار رؤية الدولة نحو التحول الرقمي الشامل.. وتقليص المعاملات الورقية

# «التجارة» تعلن الربط الإلكتروني مع «صندوق المشروعات»



طارق عرابي

مما يستلزم أن تتم جميع الإجراءات المتعلقة بها من خلال الصندوق الوطني للمشروعات الإلكترونية والمتوسطة كونه الجهة الممولة والمشرقة على تنفيذها. ويعزز هذا الإجراء مبادئ الشفافية والرقابة المشتركة بين الجهتين. وفي الوقت ذاته، أعلنت الجعيدان عن قيام وزارة التجارة والصناعة بتخصيص شاشة إلكترونية خاصة للصندوق الوطني ضمن أنظمة الوزارة، تغطي الأنشطة الخاضعة لإشراف

مما يستلزم أن تتم جميع الإجراءات المتعلقة بها من خلال الصندوق الوطني للمشروعات الإلكترونية والمتوسطة كونه الجهة الممولة والمشرقة على تنفيذها. ويعزز هذا الإجراء مبادئ الشفافية والرقابة المشتركة بين الجهتين. وفي الوقت ذاته، أعلنت الجعيدان عن قيام وزارة التجارة والصناعة بتخصيص شاشة إلكترونية خاصة للصندوق الوطني ضمن أنظمة الوزارة، تغطي الأنشطة الخاضعة لإشراف

مما يستلزم أن تتم جميع الإجراءات المتعلقة بها من خلال الصندوق الوطني للمشروعات الإلكترونية والمتوسطة كونه الجهة الممولة والمشرقة على تنفيذها. ويعزز هذا الإجراء مبادئ الشفافية والرقابة المشتركة بين الجهتين. وفي الوقت ذاته، أعلنت الجعيدان عن قيام وزارة التجارة والصناعة بتخصيص شاشة إلكترونية خاصة للصندوق الوطني ضمن أنظمة الوزارة، تغطي الأنشطة الخاضعة لإشراف

في إطار سعي وزارة التجارة والصناعة المستمر نحو تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات، وانسجاماً مع توجه الدولة نحو التحول الرقمي، أعلنت «التجارة» عن استكمال عملية رقمنة جميع الإجراءات الخاصة بالمشاريع الممولة من الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وجاء ذلك خلال مؤتمر صحافي نظّمته «التجارة» ظهر أمس برئاسة وكيل وزارة التجارة والصناعة بالتكليف مروة الجعيدان، أكدت خلاله على أن هذا الإنجاز يأتي ضمن رؤية الوزارة لتوحيد وتكامل الأنظمة الحكومية بهدف تسهيل إجراءات المبادرين وأصحاب المشاريع، وتبسيط خطوات إصدار التراخيص التجارية وتحديثها ومتابعتها إلكترونياً دون الحاجة إلى المعاملات الورقية. وأضافت الجعيدان أن هذا الربط يهدف إلى الحفاظ على الأموال العامة، باعتبار أن المشاريع المعنية ممولة من الصندوق الوطني،

# مشركا الكرماء

# الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

## عائلة بوجروه الكرام

لوفاة فقيدها المغفور له بإذن الله تعالى

## أحمد حمد عبدالله بوجروه

تغمده الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم آلَه وذويه الصبر والسلوان

انا لله واليه المرجع